

## نورمان فنكلشتاين\*

### مفاوضات كامب ديفيد 2000:

### تشويه روس المتعمد للموقف الفلسطيني\*\*

هذه المقالة مقتطفة من مقالة أطول تحلل كتاب دنيس روس عن عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية بين سنة 1993 وسنة 2000، وتركز على قمة كامب ديفيد. وهي تتفحص بصورة خاصة الافتراضات التي تشكل جوهر رواية روس لما حدث في أثناء المفاوضات ولماذا، والتشوهات الناجمة عن هذه الافتراضات. وتبين المقالة، إذا قومناها من منظور حقوق الفلسطينيين بموجب القانون الدولي، أن التنازلات في كامب ديفيد جاءت كلها من جانبهم، ولم يأت أي منها من الجانب الإسرائيلي. ولدى تعمن الكاتب في رواية روس يسلط الضوء على ما يعتبره "بذعة رئيسية": إخضاع إطار الحقوق القياسية لإطار "الحاجات" الاعتباري والمزاجي.

اعتُبر كتاب دنيس روس "السلام المفقود: خفايا الصراع حول سلام الشرق الأوسط"، (1) على نطاق واسع، أنه المعالجة الحاسمة لموضوع "عملية السلام" الإسرائيلية - الفلسطينية منذ اتفاق أوسلو سنة 1993 حتى مفاوضات كامب ديفيد في تموز/ يوليو 2000.

كتب روس في التمهيد، "وإذا كان من درس أولى بالتعلم من قصة عملية السلام فهو أن قول الحقيقة ضرورة" (ص 14). ويخلص على نحو مماثل إلى أن "غاية" الكتاب، و"مفتاح التوصل إلى السلام" يكمنان في "كشف زيف الخرافات... والمشاركة في قول الحقيقة" (ص 773). غير أن تطبيق روس لمبادرة كشف الزيف وقول الحقيقة أمر مشكوك فيه. فروايته عن عملية السلام تستند بشكل كامل تقريباً إلى ذاكرته وملاحظاته، وتستمد مرجعيتها أساساً من أنه كان "الشخص الأول" (ص 106) في إدارة كلينتون فيما يتعلق بالصراع العربي - الإسرائيلي. مع ذلك فإن الخفايا التي يرويها عن مفاوضات كامب ديفيد - موضوع هذه المقالة - تختلف اختلافاً جوهرياً في النقاط الحاسمة عما قاله المشاركون الآخرون وكتبوه. وبدلاً من مراجعة الجوانب التي جرت تغطيتها فعلاً، (2) سأركز هنا على مجموعة الافتراضات التي ترشد رواية روس إلى ما حدث في أثناء المفاوضات ولماذا، والتشوهات الناجمة عن هذه الافتراضات.

حظي تفسير روس لأسباب فشل كامب ديفيد (3) بقبول فوري تقريباً، وروايته، كما هو معلوم، تحمل الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات المسؤولية الكبرى عن انهيار القمة. لكنه يرجع الفشل إلى حالة مرضية فلسطينية أكثر عمقاً.

## جذر المشكلة

ثمة ادعاء مركزي لروس أن الفلسطينيين أسرى عقدة الضحية. وعلى الرغم من إقراره "أنهم عانوا بلا شك" (ص 775)، فإنه يؤكد أن "شعور الفلسطينيين بكونهم ضحايا عزز لديهم إحساساً بالاستحقاق" (ص 42؛ قارن ص 200 و686). على سبيل المثال، ثمة اعتقاد لدى الفلسطينيين أن لهم "حق في الأرض" التي ولدوا فيها، بينما المستوطنون اليهود جاؤوا من أوروبا وسعوا للحلول محلهم؛ وأن "الأرض لهم وسلبت منهم" (ص 35). ويتابع روس أن الفلسطينيين لا يعتبرون "أنهم مسؤولون عما حدث لليهود في أوروبا" (ص 42). وبالتالي فهم يرون أنهم "إذا أنهوا النزاع ووافقوا على العيش بوجود إسرائيل" فإنما يقدمون تنازلاً كبيراً (ص 44). كما أنهم كانوا مستائين من أن إسرائيل هي التي تحدد سرعة المفاوضات وأطر الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة لأنهم "يؤمنون بأنهم [الإسرائيليون] إنما يأخذون ما هو حق لهم"، وبأن "الأرض أرضهم" (ص 55، 763). ويبدو أن موقفهم من توسيع المستوطنات الإسرائيلية ينبع من سوء الفهم أيضاً: "كان يثير غضب الفلسطينيين - الاستحواذ على الأرض التي يعتبرونها لهم"، و"يعتقدون أنها لهم" و"يؤمنون بأنها كانت لهم أو يجب أن تكون لهم" (ص 44، 55، 82، 195، 332، 765). وأخيراً "انتابت عرفات ثورة غضب" و"تحدث بصخب بضع دقائق" بعد اطلاعه على خرائط أوسلو، لأن مظهر المناطق الفلسطينية يشكل "جزراً معزولة بعضها عن بعض" (ص 205). لكن اتفق أن ما "يؤمن" الفلسطينيون بأنه لهم "ويعتبرونه" و"يرونه" كذلك إنما هو لهم في الواقع وفقاً للقانون الدولي؛ وذلك ليس "في

نظهم" فحسب، بل إن أي شخص عقلاني يرى أنه مهما تكن الخطايا التي يعاقب عليها الفلسطينيون، فإن التسبب بالمرحلة النازية ليس واحداً منها؛ وأن خريطة أوسلو قسّمت فعلاً الأرض الفلسطينية إلى متاهة من الأجزاء. ويختلط سوء فهم الفلسطينيين فيما يتعلق بمطالبهم المشروعة بفلسطين، وفقاً لروس، بالمطالب المتعلقة بالأمم المتحدة والقانون الدولي. فقد كتب روس على سبيل المثال:

ظل الفلسطينيون ومعهم كثيرون في العالم العربي يرون معايير أميركية مزدوجة.. فكانوا يتساءلون لماذا يُسمح لإسرائيل بأن تتجاهل فعلياً قرارات مجلس الأمن، في حين يجبر صدام [حسين] على الرضوخ لها؟ كان يغيب عنهم الاختلاف بين قرارات مجلس الأمن. فالقرارات الصادرة ضد العراق كانت رداً على إقدامه على استئصال دولة عضو في الأمم المتحدة؛ وهذه القرارات كانت تحتم عليه الإذعان لا القبول فحسب. وعدم الإذعان حمل في طياته عقوبات، وأفضى من ثم إلى جواز استخدام القوة ضد ابتلاعه الكويت. أمّا ما كان الفلسطينيون، والعرب عامة، يركزون عليه بالدرجة الأولى من قرارات، فيما يتصل بإسرائيل، فهو القراران 242 و338 اللذان صدرا بعد حربي 1967 و1973، وحددا الخطوط والمبادئ التوجيهية التي توطر المفاوضات الهادفة إلى إنهاء الصراع بين العرب والإسرائيليين. وبما أنه لم يتم إرساء شروط التسوية السلمية النهائية في هذين القرارين، فلا يمكن أن يكونا إلزاميين لكلا الطرفين. غير أن التمييز بين قرارات مجلس الأمن فيما يتصل بالعراق وإسرائيل لم يكن مقنعاً قط. فقد رفض العالم العربي عامة فكرة إجبار العراق على تنفيذ قرارات مجلس الأمن بينما تعفى إسرائيل من ذلك؛ إنه يطلب معاملة متكافئة. ويود أن يرى سائر قرارات مجلس الأمن تتمتع بقوة القانون الدولي. بالنسبة إلى العالم العربي، على وجه العموم، كانت القرارات وسيلة لحفظ ماء الوجه. فالعرب مستعدون لحل الصراع مع إسرائيل، إنما على أساس القانون الدولي، أو "الشرعية الدولية" بحسب تعبيرهم فقط، هنا يكمن تفسيرهم وتبريرهم لإنهاء الصراع؛ إذا كان على العراق أن يرضخ للشرعية الدولية، فعلى إسرائيل هي الأخرى أن ترضخ لها (ص 43).

إلا إن هذه المقولة تثير بعض المشكلات. فقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالعراق ركزت على خرقه القانون الدولي، كما قيل لنا، وبالتالي فإنها تتطلب "الإذعان" وتنفيذ العقوبات، في حين أن قرارات مجلس الأمن المتعلقة بإسرائيل ركزت على "مبادئ" التسوية، وبالتالي فإنها تتطلب "القبول" وتصور حدوث "مفاوضات". مع ذلك فإن المجتمع الدولي توصل في السنوات الثلاثين الأخيرة إلى إجماع عريض على مبادئ تسوية الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. وهذه المبادئ متجسدة في قرار مجلس الأمن 242، وفي قرارات الأمم المتحدة اللاحقة التي تدعو إلى انسحاب إسرائيل تام من الضفة الغربية وغزة، وإلى إنشاء دولة فلسطينية في تلك الأراضي في مقابل الاعتراف بحق إسرائيل في العيش بسلام وأمن مع جيرانها. (4) وفي كل سنة تصوت الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لمصلحة التسوية القائمة على دولتين، في حين تعارضها إسرائيل والولايات المتحدة (إلى جانب جزر جنوب المحيط الهادئ) كل سنة. من غير الواضح لماذا تتطلب المبادئ التي تلقى تأييداً ساحقاً في الأمم المتحدة الإذعان وتنفيذ العقوبات في حال رفض العراق الانسحاب من الكويت المحتل، ولا تتطلب ذلك في حال رفض إسرائيل الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة. والواقع أن رفض إسرائيل التزام هذا الإجماع الدولي الطويل الأمد يضع احتلالها في الظاهر على قدم المساواة في الفئة نفسها مع الاحتلال العراقي غير القانوني للكويت. ويرى أستاذ القانون في جامعة تل أبيب إيال بنفنيستي

أن نظام الاحتلال الذي يرفض المساهمة الجادة في جهود التوصل إلى حل سلمي يجب اعتباره غير قانوني. وطبعاً يجب اعتبار مثل هذا الرفض ضمناً صريحاً. فمن واجب المحتل إجراء مفاوضات بنية حسنة للتوصل إلى حل سلمي. ويبدو أن المحتل الذي يطرح شروطاً غير معقولة، أو يعرقل بخلاف ذلك مفاوضات السلام بغية الاحتفاظ بالسيطرة على الأرض المحتلة، يمكن اعتباره منتهكاً للقانون الدولي. (5)

ويضيف بنفنيستي أن "استمرار حكم المحتل المتعنت" يجب أن يفسر بأنه "عدوان". (6)

بالإضافة إلى ذلك، فإن العرب والفلسطينيين لم يركزوا، كما يزعم روس، على قرار مجلس الأمن 242 و338 عندما دعوا إلى امتثال إسرائيل وفرض العقوبات عليها، وإنما على انتهاك إسرائيل عشرات القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة، واستنكروا ضم القدس غير القانوني (ومرتفعات الجولان)، ونشاطها الاستيطاني غير القانوني في الضفة الغربية وغزة، وغزوها غير القانوني للبنان (ودول عربية أخرى)، والعديد من الانتهاكات الصارخة الأخرى للقانون الدولي. (7) وإذا لم "يميز" العالم العربي بين هذين القرارين وبين القرارات المتعلقة بالعراق، فربما يرجع ذلك إلى عدم وجود ما يميز بين النوعين. وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل تقع في فئة قائمة بذاتها فيما يتعلق بالامتثال والعقوبات. فعلى الرغم من أن مجلس الأمن فرض عقوبات على دول أعضاء في 20

حالة مختلفة منذ سنة 1990، غالباً لانتهاك قانون دولي مماثل لتلك الانتهاكات التي ارتكبتها إسرائيل، فإن الغيتو الأميركي حماها من أي عقوبات مماثلة (8) وإذا ما بقي العالم العربي "يرى معايير أميركية مزدوجة"، فربما لأن هناك معايير مزدوجة فعلاً، وإذا طالب العالم العربي بـ "معاملة متكافئة" للفلسطينيين "على أساس القانون الدولي"، فليس من البديهي أن يكون ذلك باعتماداً على الاعتراض.

### روس كشاهد

قبل تفحص أطروحة روس ذات التأثير عن سبب فشل كامب ديفيد، من الملائم التوقف هنيهة عند إمكان الركون إليه كشاهد على هذه المفاوضات. فعلى الرغم من إقراره بأنه كان عرضة بصورة مستمرة لانتقادات شديدة من ناحية الفلسطينيين، فإنه يشدد على أنهم كانوا "يحترموني" في الواقع. ويورد أنه بلغ المفاوضات الفلسطينيين: "تعلمون أنني أفهم مشكلاتكم، وحاجاتكم، وتطلعاتكم جيداً. كما تعلمون أنه غالباً ما يكون شرطي لهذه الأمور أفضل من شرحكم" (ص 7، 608، 666، 755). مع ذلك توحى الأدلة بأن محاورتي روس العرب "لم يكونوا يطبقونه"، ويعتقدون أنه "متحالف مع الإسرائيليين" (9)

كما أنه حيث يتوفر، بالرجوع إلى مصادر أخرى، إمكان التحقق من صحة ما يزعم روس أنه رواية حرفية لما جرى فعلاً في المفاوضات، يتضح أنه يتعمد التضليل. لناخذ النقاش الحاد بين الرئيس بيل كلينتون والوفد الفلسطيني في اليوم الخامس من القمة. فقد أصر الفلسطينيون، كما يبدو، على أن تقبل إسرائيل أن تكون حدود حزيران/يونيو 1967 القاعدة الأساسية، قبل المساومة بشأن مقايضة الأراضي: يجب التعويض عن أي أراضٍ يتنازل عنها الفلسطينيون وفقاً لهذه الحدود. لكن كلينتون طالب الفلسطينيين بأن يتبادلوا الخرائط مع الإسرائيليين قبل أن يلزم الإسرائيليين أنفسهم بحدود حزيران/يونيو قاعدة أساسية. وفيما يلي تصور روس لما نتج من ذلك:

طفح الكيل بالرئيس فأطلق العنان لغضبه. وقال إن هذا نهج لا يطاق. لقد خاطر كثيراً بعقد هذه القمة. ونصح ألا يركب هذه المخاطرة، فأهمل النصيحة لأنه شعر بضرورة عمل كل ما يستطيع القيام به للوصول إلى اتفاق. لكن هذه مضيعة فظيعة لوقته ووقت الآخرين. لقد عرض نهجاً معقولاً لا يعرض المصالح الفلسطينية للخطر. ولن يخسروا شيئاً بتجربته، لكن أبو علاء غير راغب في التفاوض. ولا أحد يقبل بما يطلبه. وهو [كلينتون] لن يكون طرفاً في أمر غير جدي، وهذا أمر غير جدي؛ إنه مهزلة. لقد أعطى عرفات موافقته على ما طلبه الرئيس وما هو [كلينتون] يأتي الآن إلى الاجتماعات ويجد نهجاً فظيماً - وكرر، بصراخ الآن، "هذا نهج فظيع". وعندئذ قام الرئيس وخرج غاضباً (ص 668).

لكن روس، وفقاً لروايات مرجعية، أغفل مقطعاً حاسماً من تأنيب كلينتون للمفاوضين الفلسطينيين: "هذا ليس مجلس الأمن هنا. ولا الجمعية العامة... إنني رئيس الولايات المتحدة" (10) وهكذا، مع أن الرئيس يرفض الموقف الفلسطيني فإنه يعترف ضمناً - وهو مصيب في ذلك - بأن الفلسطينيين يكررون قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي التي تدعو الإسرائيليين إلى الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة، مع السماح بمقايضة ثانوية ومتبادلة للأراضي.

### براك يعطي

#### وعرفات يضع في جيبه

إن جوهر التفسير الذي يقدمه روس لفشل كامب ديفيد، ويكرره باستمرار، هو أن براك قدم تنازلات هائلة في كامب ديفيد، في حين أن عرفات، الذي يميل إلى وضع ما يعرض عليه في جيبه، لم يقدم أي تنازلات: "واصلنا التحرك في اتجاهه [عرفات] من دون أن يبدر منه تحرك ذو شأن في اتجاهنا؛" "القمة على وشك الانهيار؛ الرئيس بذل كل ما يستطيع من جهد، وكذلك فعل براك الآن؛ عرفات قال لا، لكل شيء؛" "لقد استنفدت قدرتي على الاحتمال... إنه [عرفات] لم يقدم هنا في كامب ديفيد أي فكرة أو أي تعليق جاد خلال أسبوعين؛" "لم يستطع أن يقدم تسوية أو تنازلاً لإنهاء الصراع؛" "على الفلسطينيين... التخلي عن الوهم الذي يقويه عرفات: أنه لا يتوجب عليهم القبول بتسوية بشأن الأرض أو اللاجئيين أو القدس، وربما الأهم، أن ليس عليهم أن يتحملوا المسؤولية؛" "إرث عرفات هو رفض التسوية فيما يتعلق بقضايا الوضع الدائم للقدس واللاجئين والحدود" (ص 685 - 686، 693، 705، 708، 749، 750، 767، 768، 775، 808).

لتقويم مقولة روس، من المفيد أولاً النظر في إطار ما يدعوه "المقايضات الأساسية" التي يتطلبها حل الصراع: بالنسبة إلى الحد الغربي، يحصل الفلسطينيون على خطوط 1967، لكن مع تعديلات تأخذ الكتل الاستيطانية الإسرائيلية في الحسبان. وبالنسبة إلى الحد الشرقي، تعود السيادة إلى الفلسطينيين مع تلبية الحاجات الأمنية الإسرائيلية. وبشأن اللاجئين، يحصل الفلسطينيون على المبدأ العام من حيث الإشارة إلى قرار الجمعية العامة 194 (لا إلى "حق العودة") وحده العملي من ناحية الإسرائيليين (ص 663).

عند النظر في ذلك في ضوء القانون الدولي، يلاحظ أن "المقايضات" التي يشير إليها روس تتطلب تنازلات جوهرية من الفلسطينيين، لكن من دون أي تنازل من جانب إسرائيل:

● على الفلسطينيين أن يتخلوا عن أجزاء من الأرض التي احتلتها إسرائيل في سنة 1967، على الرغم من أن أعلى هيئة في العالم، محكمة العدل الدولية، قضت بأن "هذه الأراضي كلها (بما في ذلك القدس الشرقية) هي أراض محتلة"، ليس لإسرائيل أي حق قانوني فيها.(11)

● على الفلسطينيين القبول ببقاء المستوطنات اليهودية، على الرغم من أنه وفقاً لمحكمة العدل الدولية أيضاً، "تمت إقامة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (بما في ذلك القدس الشرقية) انتهاكاً للقانون الدولي.(12)

● على الفلسطينيين الموافقة على تقييد حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم، على الرغم من أن منظمات حقوق الإنسان المحترمة "تدعو إلى تمكين الفلسطينيين الذين هربوا أو طردوا من إسرائيل أو الضفة الغربية أو قطاع غزة، إلى جانب المتحدرين من صلبهم الذين حافظوا على صلات حقيقية بالمنطقة، من ممارسة حق العودة"(13)

إنما، ما يصوره روس أنه الإطار اللازم لـ "المقايضات" و"التسويات" من أجل السلام يتكون بأكمله من خسائر للفلسطينيين ومكاسب للإسرائيليين. مع ذلك فإن روس مضطر إلى الاعتراف بأن الفلسطينيين قدموا "تنازلات ذات شأن" فيما يتعلق بـ "ثلاث كتل استيطانية في الضفة الغربية، وقبلوا أن تكون الأحياء اليهودية في القدس الشرقية إسرائيلية، ووافقوا على وجود مواقع إنذار مبكر إسرائيلية في الضفة الغربية." وأفاد أيضاً بأن الفلسطينيين قبلوا مبدأ مبادلة أراض إسرائيلية بالأراضي الفلسطينية التي تريد إسرائيل ضمها، بالإضافة إلى حد أعلى لعدد اللاجئين الفلسطينيين الذين يسمح لهم بالعودة إلى إسرائيل (ص 635, 640, 667, 673, 675 – 723, 725, 768).(14)

على الرغم من هذه التنازلات كلها فقد أثبت الإسرائيليون، من وجهة نظر روس، أنهم كانوا أكثر تجاوباً. ففي عرضه للمحادثات في اليوم السادس من قمة كامب ديفيد، على سبيل المثال، يفيد، على نحو معهود، بأن الإسرائيليين "خطوا خطوات كبيرة"، فمنحوا الفلسطينيين السيادة على ثلاثة أحياء عربية بعيدة في القدس، وعلى 90% من الضفة الغربية. غير أن المفاوضين الفلسطينيين تمسكوا بعناد بمطلب المساواة في تبادل الأراضي: "بعد قبول مبدأ المبادلات، يمكن العمل على تعديل الحدود"، ونحن نقر بأن للإسرائيليين حاجات ويمكننا التعامل معها بعد قبول مبدأ المبادلات." ويتابع رواية الجلسة كما يلي:

في تلخيص شلومو [بن عامي] لما جرى، نكر أنه وغلعاد [شير] جاء متحليين بالروحية التي طلبها الرئيس [كلينتون]. وقال إن صديقيه الفلسطينيين للأسف لم يأتيا متحليين بهذه الروحية، لكنه أمل بأن ينظرا بعناية في كل شيء اقترحه، وبأن يستجيبا بالمثل. ورد صائب [عريقات] مقدراً جدية البحث، لكنه زعم أنه تجاوز الحدود بشأن القدس، وأصبح معزولاً بقبوله وجود أحياء يهودية في القدس الشرقية، الأمر الذي يعتبره معظم الفلسطينيين غير قانوني. وعلى الجانبين الآن متابعة مفاوضاتهما. ثار غضب غلعاد وقال: هذا هو أقصى ما نستطيع. "أظن أن في وسعك اعتبار ما عرضناه أمراً خاضعاً للتفاوض وتتابع انطلاقاً منه. لقد أتينا لنعقد صفقة، لا للمساومة"... وفي اجتماعنا بالرئيس بعد ذلك، قلت إن ذلك سيؤكد أسوأ مخاوف براك: يتقدم بخطوات كبيرة فيضع عرفات ما يقدمه براك في جيبه، ويتوقع منه أن يتقدم ثانية بطريقة تتجاوز حتماً خطوطه الحمراء... لا يمكننا أن نطلب من براك أي شيء آخر: لقد جعل الفلسطينيون ذلك مستحيلاً... عليك أن تضغط عليه [عرفات] بقوة وتقول إنهم تحركوا بينما لم تتحركوا أنتم. لقد طفح الكيل. عليك أن تقول إنني لن أستطيع الحصول لك على أي شيء ما لم تتحرك بجدية (ص 674 – 675).

وعلى غرار الإسرائيليين، يلاحظ روس: "لقد طُفح الكيل لدينا من عدم رغبة الفلسطينيين في التفاوض" (ص 677). (15)

حتى لو افترضنا جدلاً أن وصف روس للموقف الإسرائيلي صحيح، فإن ما يعتبره "خطوات كبيرة" يبعد كثيراً عما يحق للفلسطينيين المطالبة به بشكل مشروع بموجب القانون الدولي. فلو أن منظمة التحرير الفلسطينية اعترفت بالسيادة الإسرائيلية على ضواحي تل أبيب وعلى 90% من أراضي إسرائيل داخل حدود ما قبل حزيران/يونيو 1967، هل كان روس اعتبر ذلك "خطوات كبيرة"؟ يقر روس بأن الفلسطينيين المستندين في موقفهم إلى حدود حزيران/يونيو 1967 ومبدأ مبادلة الأراضي، قدموا تنازلات بشأن القدس والمستوطنات الإسرائيلية. بعبارة أخرى: ما يعتبره روس "عدم رغبة" الفلسطينيين "في التفاوض" يلبي واجبات الفلسطينيين القانونية، بل يتجاوزها، في حين أن ما "يضعه عرفات في جيبه" هو ما يحق للفلسطينيين شرعاً المطالبة به. وعندما حصل الزعماء الإسرائيليون على اعتراف فلسطيني بالحدود الإسرائيلية التي رسمت في سنة 1949، لا يذكر المرء أن روس اعتبر ذلك "مياً إلى الوضع في الجيب". لعل الاستخدام الأنسب للتعبير هو أن إسرائيل أنكرت على الفلسطينيين حقوقهم المشروعة، في حين وضعت في جيبها في الوقت نفسه اعتراف الفلسطينيين الكامل بها. وقد اشتكى مفاوض فلسطيني بعد مرور عام على كامب ديفيد قائلاً: "لقد اعترفنا بإسرائيل ووافقنا على مطالبها بحدود آمنة وترتيبات أمنية والتعاون والتنسيق في المسائل الأمنية. فوضعتم هذا التنازل التاريخي في جيبكم وطالبتم بالمزيد." (16)

تبدو المطالب الفلسطينية قسوى، بينما تبدو تنازلاتهم دنياً لأن روس يتجاهل القانون الدولي. فالمستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية ليست "غير شرعية" في نظر "معظم الفلسطينيين فحسب، بل بموجب القانون الدولي أيضاً. لذا فإن السماح لإسرائيل بالاحتفاظ بكثير من هذه المستوطنات يشكل تنازلاً فلسطينياً هائلاً؛ ومع ذلك فإنه لا يُلحظ في رواية روس بسبب تصوير عدم شرعية المستوطنات وكأنه "تصور" فلسطيني. وعلى نحو ذلك، فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين، يوضح روس أن إسرائيل لا تستطيع الاعتراف بمبدأ حقهم في العودة (فما بالك في تنفيذه) لأنه "لا يمكن توقع إقدام أي رئيس حكومة إسرائيلية على تسويات مؤلمة في القضايا كافة" (ص 743). غير أن اعتراف إسرائيل بمبدأ حق عودة الفلسطينيين لا يشير إلى تسوية وإنما إلى الاعتراف بالحد الأدنى من الالتزام القانوني. أما التسوية الحقيقية فهي تخلي الفلسطينيين عن هذا الحق - وهو ما فعلوه بالضبط، إن لم يكن من حيث المبدأ ففي تقييده في التنفيذ. وينطبق هذا الأمر، بعد إجراء التعديلات الضرورية، على "تسويات إسرائيل المؤلمة"، سواء في أوسلو أو في كامب ديفيد: ربما كان على الإسرائيليين القبول بأقل مما يريدون، لكن كان على الفلسطينيين أن يرضوا بأقل كثيراً مما يحق لهم. ولا شك في أن كبح رغبات المرء يختلف اختلافاً جذرياً عن التنازل عن حقوقه. ويتجاهل القانون الدولي كان روس يخفي هذا التمييز الحاسم. كما أنه يخفي أن التنازلات الحقيقية طوال عملية السلام جاءت من الجانب الفلسطيني. (17)

### من الحقوق إلى "الحاجات"

لا يتجاهل روس القانون الدولي فحسب، بل يتبرأ منه صراحة أيضاً. ولا شك في أنه يدرك أن معيار الحقوق يعوق طروحاته، لذا يستبدله بمعيار "الحاجات". وعندما يُعَيَّن نفسه الحكم الأعلى لحاجات كل جانب، يصبح من السهل عليه أن يظهر الفلسطينيين مذنبين. وهكذا فإن مطالب الإسرائيليين تعكس حاجاتهم، بينما تزيد مطالب الفلسطينيين على حاجاتهم؛ لذلك فإن الفلسطينيين يتحملون بمفردهم المسؤولية عن فشل كامب ديفيد. ولا يمكن دحض الحجة التي يقدمها روس لأنها لغو: قرر روس أن الفلسطينيين ملومون، لأنه قرر أن ما قدمته إسرائيل هو كل ما يحتاج الفلسطينيون إليه.

التجديد الرئيسي في رواية روس هو نقل إطار عملية السلام من الحقوق إلى الحاجات. وهذا الإطار الجديد يخدم (1) كأداة تحليلية تظهر مرونة الإسرائيليين وتعنّت الفلسطينيين؛ (2) كأداة معيارية لتبرير تسوية تبطل حقوق الفلسطينيين. لننظر في عرض روس لمفاوضات اليوم الخامس من قمة كامب ديفيد التي بلغ فيها غضب كلينتون ذروته:

رداً على خريطة إسرائيلية موسومة بثلاثة ألوان مختلفة - البني للدولة الفلسطينية، والبرتقالي للأراضي التي سيضمها الإسرائيليون، والأحمر للمناطق الانتقالية - لم يكن أبو علاء مستعداً للبحث في الحاجات الإسرائيلية ما لم يقبل الإسرائيليون أولاً بمبدأ مقايضة الأراضي ويقصوا المناطق التي يريدون ضمها. حاول الرئيس [كلينتون]

في البداية التحاور مع أبو علاء بالحجة، موضحاً أن في وسعه أن يفهم "لماذا لا تقبل بهذه الخريطة. لكن لا يمكنك أن تقول لهم هذه ليست جيدة بما فيه الكفاية، أعطوني شيئاً مقبولاً أكثر؛ هذه ليست طريقة للتفاوض. لماذا لا تقول المنطقة البرتقالية كبيرة جداً، لنتحدث عن حاجاتكم ونرى كيف يمكننا تقليص المنطقة البرتقالية وتحويلها إلى بنية؟ إذا ركزنا على الناحية الأمنية وتفحصنا وادي الأردن، فقد نبحت في القضايا ونرى ما إذا كان في وسعنا تقليص المنطقة البرتقالية" وافق شلومو على تلك المقاربة مشيراً بالتالي إلى أنه منفتح على تقليص المنطقة البرتقالية، وهي تعادل 14٪ من المساحة الكلية للضفة الغربية خارج القدس، بينما تابع أبو علاء الممانعة. وبينما كان يفعل ذلك ويكرر حججه القديمة بشأن عدم قانونية المستوطنات والحاجة الفلسطينية إلى خطوط 1967، بدأ وجه الرئيس بالاحمرار غضباً (ص 667 - 668).

يبدو الفلسطينيون هنا متشدين لأنهم لا يريدون التفاوض بشأن حاجات إسرائيل بمعدل عن حقوقهم. وفي المقابل، تبدو إسرائيل عقلانية لأنها مستعدة للتفاوض على أساس الحاجات المتبادلة. الحاجات في مقابل الحاجات: أليست هذه مقايضة عادلة؟ كما أن الإسرائيليين يظهرون مرنين بالإشارة إلى استعدادهم لتقليص حاجاتهم، في حين أن الفلسطينيين يظهرون متشدين لأنهم غير مستعدين للتزحزح عن حقوقهم. يحاول كلينتون مجادلة الفلسطينيين في أن أساس المفاوضات هو عرض كل فريق لحاجاته. ويرد الفلسطينيون بالإصرار على أن حاجات كل طرف يجب أن تحدّد ضمن إطار الحقوق وأن تخضع له: إذا كانت إسرائيل بحاجة إلى أكثر مما يحق لها، عندئذ عليها تقديم تعويض. لكن وفقاً لكلينتون، الحديث عن الحقوق، لا الحاجات، لغة مغلوط فيها. وفي وجه مثل هذه الحماقة والتعنت، انفجر بشكل مبرر (تبعاً لحكم روس).

مع ذلك فإن "الحاجات المخفضة" لإسرائيل تزيد كثيراً على حقوقها. هل كان روس سيمتدح مرونة الفلسطينيين لو خفضوا حاجاتهم، بموجب اقتراح التبادل، من 14٪ من الأرض الإسرائيلية، مثلاً، إلى 10٪؟ وهل كان خطأ الإسرائيليين لأنهم "استمروا في المعارضة"؟ وفي حين يبدو الفلسطينيون معارضين للتسوية، بحسب رواية روس، لأنهم رفضوا التخلي عن إطار الحقوق، يجد المرء أن من الصعب العثور على نزاع لم تستند المفاوضات فيه إلى الحقوق. هل كان على الكويت التفاوض بشأن احتلالها على أساس الحاجات؟ لقد أوضح روس قبل ذلك أن استراتيجية التفاوض التي اتبعتها الولايات المتحدة انطلقت من الحاجات الإسرائيلية "لأن الإسرائيليين يحتلون الأراضي، وهم الطرف الذي يقدم" (ص 55). فهل أجرت الولايات المتحدة المفاوضات على أساس الحاجات عندما كان العراق يحتل أرض الكويت؟

ولنأخذ مفاوضات إسرائيل مع الرئيس المصري أنور السادات بشأن سيناء التي كانت إسرائيل تحتلها. فقبل قمة كامب ديفيد في سنة 1977، أصرت إسرائيل بشدة على أن منطقة شرم الشيخ "حيوية" لأنها، وأطلق موشيه دايان إعلانه الشهير أنه يفضل "شم الشيخ من دون سلام على سلام بلا شرم الشيخ". وبناء على ذلك، عندما ابتدأت المفاوضات الإسرائيلية - المصرية في كامب ديفيد، أصرت إسرائيل على أن مصافي النفط والمطارات والمستوطنات التي بنتها في سيناء تشكل حاجات لا يمكن اختزالها - وسأومت بشدة على الاحتفاظ بها. مع ذلك اضطرت إلى التخلي عن هذه "الحاجات" على أساس حق مصر القانوني في الأرض. (18)

يقوم مجمل رواية روس عن كامب ديفيد بقوة على إطار الحاجات. فهو يفيد بأن إسرائيل وضعت عشية القمة "أساساً للنجاح": إذا أذعن الفلسطينيون لـ "تعديل الخط الأخضر بحيث يأخذون في الحسبان... حاجات إسرائيل"، في حين "تتنازل" إسرائيل بمنحهم الحد الشرقي على طول نهر الأردن، "فسيشكل ذلك نهاية الصراع" (ص 636). ويورد أن الولايات المتحدة اقترحت في اليوم الأول من القمة أن "يعدّل الخط الأخضر عند الضرورة" للوفاء بـ "متطلبات الكتل الاستيطانية". وعلى الرغم من أن الفلسطينيين أوضحوا بجلاء أنهم "بحاجة" إلى حدود حزيران/يونيو 1967، أو مبادلة الأرض كتعويض، فإن الولايات المتحدة قررت "الأتدخل مفهوم المبادلة في هذه المرحلة"، لأن الحاجات الفلسطينية ليست ضرورية بالمقدار نفسه؛ فقد كانت مجرد شيء "يؤمنون به" (ص 654). وفي المحادثات التي سبقت الأطر التي حددها كلينتون، كما يفيد روس، اعترض الفلسطينيون على مناصرتهم "المواقف الإسرائيلية التي تحرم الفلسطينيين ما يحتاجون إليه لتسويق الاتفاق: الاستقلال الواضح، والسيادة على الحرم، والحل العادل لمشكلة اللاجئين". ويتابع روس، "كنت قاسياً في ردي. كانوا يركزون على حاجاتهم إلى حد استبعاد الحاجات الإسرائيلية" (ص 724). وسيوضح أن الحاجات الإسرائيلية، في حسابات روس، أهم من الحقوق الفلسطينية.

يلاحظ روس في الخاتمة أن "الفهم العميق الواضح الذي يُستشف من الماضي عن العرب" هو أن "أي تنازل إسرائيلي لا يمكن أن يكون كافياً لإرضاء العرب" (ص 762). فمهما يبلغ حجم ما يقدمه الإسرائيليون، لن يقبل العرب أبداً "أن للإسرائيليين حاجات أيضاً - تبرير التسوية" (ص 763). لكن ما يتغاضى عن ذكره هو أنه ما من "تنازل" تقدمه إسرائيل إلى الفلسطينيين يتطلب أي تضحية بحقوقها، في حين يدعى الفلسطينيون إلى التضحية بحقوقهم الأساسية من أجل الحاجات الإسرائيلية. وهكذا فإن التسوية التي عرضتها إسرائيل (وروس) لم تكن حاجات في مقابل حاجات، وإنما حاجات إسرائيلية على حساب الحقوق الفلسطينية. ولا عجب في ذلك! ألم توافق إسرائيل على إطار "الحاجات" فقط لأنه يتعين عليها بموجب إطار "الحقوق" أن تنسحب انسحاباً تاماً من الأرض الفلسطينية المحتلة، ناهيك عن أخذ حق عودة الفلسطينيين في الحسبان؟ وينطبق الأمر نفسه على علاقات إسرائيل بالعالم العربي عامة. فما هو روس يشكو أن "نوع التحول الذي يجعل من الممكن أن يعترف العالم العربي بإسرائيل لم يحدث بعد" (ص 763). وترجمة ذلك أن على العرب إدراك أن حاجات إسرائيل أهم من حقوقهم.

"لا يمكن التوصل إلى اتفاق" بين إسرائيل والفلسطينيين، بحسب روس، "ما لم يكن كل جانب مستعداً للاستجابة لحاجات الآخر الأساسية... فالاتفاقيات تصاغ... على أساس التوفيق بين الحاجات" (ص 771). ربما يتسامح مع المرء إذا اعتقد أن الاتفاقيات تتم على أساس القانون والحقوق عامة. لكن روس ينكر صراحة هذا المفهوم، ويذكر مخالفاً رأي بعض زملائه الأميركيين:

كان أرون [ميلر] يرى دائماً أن الاقتراح يجب أن يكون عادلاً ومنصفاً. ولم أكن ضد أي اقتراح منصف، لكنني كنت أشعر بأن مفهوم "الإنصاف" مسألة ذاتية بحكم التعريف. وعلى غرار ذلك، كان كل من روب [مالي] وجمال [هلال] يعتقد أن الفلسطينيين يحق لهم الحصول على 100٪ من الأرض. وبالتالي يجب أن تكون المقايضات متساوية. كانا يعتقدان أن ذلك حق فلسطيني. وكان أرون يميل إلى الموافقة على ذلك لا على أساس الحقوق، وإنما على أساس أن كل شريك عربي آخر في المفاوضات حصل على 100٪. فلماذا يكون الفلسطينيون مختلفين عنهم؟ لم أوافقهما الرأي لأن تركيزي لم يكن منصباً على التوفيق بين الحقوق، وإنما على التعامل مع الحاجات. ففي أثناء التفاوض، يشكل مبدأ أو "حق" أحد الجانبين عادة ما هو مستحيل بالنسبة إلى الجانب الآخر. طبعاً، هناك حقوق لا يمكن التنازل عنها. كنت أريد التعامل مع حاجات كل جانب، لا مع رغباته أو ما يعتقد أنه حق له (ص 726).

لا يتضح على الفور لماذا يكون معيار تم التوصل إليه بإجماع دولي عريض وشُرِع في القانون الدولي أكثر "ذاتية" من معيار الحاجات الذي لا يوجد عليه إجماع ولم يرد في قانون. إن معيار الحقوق، فيما يتعلق بالقضايا المطروحة في كامب ديفيد، لم يكن مما يمكن أن يختلف في شأنه في القانون الدولي. وعلى الرغم من أن روس يؤكد أن عيب معيار الحقوق هو أن الأطراف المعنية تختلف في شأنه عادة، فإنه لم يكن المشكلة في أثناء هذه المفاوضات. لم يكن كلينتون يريد أن يسمع عن قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، لا لأنها تفتقر إلى الوضوح، وإنما لأن المفاوضات الإسرائيلية والأميركية كانوا يغضبون عند أي ذكر للحقوق لأنهم يعرفون إلى أين يمكن أن يقود الحديث عنها بالضبط.

إن أغرب ما في مقولات روس اعتقاده الظاهر أن أحكامه الشخصية أقل ارتباطاً من الرجوع إلى القوانين المجمع عليها. وإذا تركنا جانباً الافتراض الغريب أن الرأي العابر لأحدهم يجب أن يعتد به أكثر من الرأي الذي يقبله العديون، فإنه لا يتضح ما الذي يؤهل روس لدور الملك الفيلسوف (19) وعلى الصعيد المهني، ربما لن تجد أفكاره المعمقة في فن الدبلوماسية طريقها إلى الكتب الدراسية (20) في حين يبدو أن انتماءه القديم إلى المؤسسات الاستشارية التي أنشأها اللوبي الإسرائيلي يلقي شكوكاً فيما يتعلق بادعائه الموضوعية.

إن استبعاد روس الإجمالي للحاجات الفلسطينية هو الذي يمكنه من إثبات المسؤولية الفلسطينية عن فشل كامب ديفيد. ففيما يتعلق بحدود الدولة الفلسطينية الشرقية، حدد روس في اليوم الأول من قمة كامب ديفيد أن للفلسطينيين "حاجات رمزية" فقط، بينما لإسرائيل "حاجات حقيقية ومشروعة جداً... مخاوفها بشأن الأمن" (ص 655). (21) وبالنسبة إلى القدس، رأى روس، في اليوم السادس من القمة، أن الفلسطينيين يحتاجون أساساً إلى شيء رمزي يعرضهم عن خسائرهم، مثل سفارة أميركية في قرية مجاورة للمدينة، كي يستطيعوا الادعاء أن القدس عاصمتهم: "سيكون ذلك رمزاً عظيماً لعرفات. وقلت، بالإضافة إلى ذلك، إن في وسع الرئيس قيادة وفد دولي يستضيفه عرفات ويأخذه إلى الحرم، وهو ما يرمز أيضاً إلى العالم، وخصوصاً العالم العربي، بالسيطرة الفلسطينية" (ص 681 - 682). أمّا الأرض فلا يحتاج الفلسطينيون إلى تعويض كامل عن الأرض التي ترغب إسرائيل فيها. لكن بما أن غزة من أكثر مناطق العالم اكتظاظاً بالسكان، وبما أن أحد جوانب حل مشكلة اللاجئين

هو إمكان عودة الفلسطينيين إلى الدولة الفلسطينية (وليس إسرائيل)، ففي وسع المرء أن يفترض أن الفلسطينيين قد يحتاجون على الأقل إلى تعويض تام عن الأراضي. لكن روس قرر خلاف ذلك عند صوغ الأطر التي حددها كلينتون: "كان لدي شعور قوي بوجود ضم نحو 6% إلى 7% [إلى إسرائيل]، ولم أكن مستعداً لخفض هذا السقف. كذلك لم أكن مستعداً لإدخال فكرة المبادلة المتكافئة" (ص 726). (22) وعندما اقترح المفاوضون الإسرائيليون نسبة مئوية أصغر للأراضي التي تضمها إسرائيل، يفيد روس بأنه "غضب" - وهو ما يعطي فكرة عن حسابه للحاجات الفلسطينية بصفته وسيطاً غير منحاز (ص 748 - 749). (23) وأما مسألة مبادلات الأراضي على وجه الخصوص، فكان روس اقترح عشية القمة أن تتبادل إسرائيل الأرض "رمزياً" مع الفلسطينيين "كوسيلة لتزويد الفلسطينيين بتفسير لتعديل الحدود" (ص 639). وفيما يتعلق باللجئين أيضاً، أكد روس باستمرار أن الفلسطينيين لديهم "حاجات رمزية" فقط في مقابل "حاجات إسرائيل العملية" (ص 655، 726). (24) لقد فشلت كامب ديفيد، استناداً إلى رواية روس، لأن الفلسطينيين تمسكوا بتعنت بوهم أن لديهم حاجات حقيقية. ولو أنهم أدركوا أن الرموز هي كل ما يحتاجون إليه حقاً، لسارعوا إلى تلقف العرض الإسرائيلي السخي. (25) ويبدو مرة أخرى أن أصل المشكلة هو إحساس الفلسطينيين بالاستحقاق، ولربما كان النجاح حالف كامب ديفيد لو أن الفلسطينيين أدركوا فقط أنهم ليسوا بشراً حقيقيين. ■

(\*) أستاذ العلوم السياسية في جامعة دي بول في شيكاغو.

(\*\*) المصدر: Journal of Palestine Studies, vol. xxxvi, no. 2 (Winter 2007), pp. 39 - 53.

ترجمة: عمر الأيوبي.

### المصادر

- (1) Dennis Ross, The Missing Peace: The Inside Story of the Fight for Middle East Peace (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2004).  
العنوان المثبت في المتن هو عنوان الترجمة العربية للكتاب التي صدرت في بيروت سنة 2004. أرقام الصفحات الواردة بين قوسين في المتن تشير كلها إلى صفحات الكتاب بالإنكليزية.
- (2) للاطلاع على روايات شاملة عن كامب ديفيد تستند إلى شهود عيان، أنظر:  
Charles Enderlin, Shattered Dreams: The Failure of the Peace Process in the Middle East, 1995-2002 (New York: Other Press, 2002); Clayton E. Swisher, The Truth about Camp David: The Untold Story about the Collapse of the Middle East Peace Process (New York: Nation Books, 2004); Jeremy Pressman, "Visions in Collision: What Happened at Camp David and Taba?," International Security 28, no. 2 (Fall 2003), pp. 5-43
- (3) ثمة ثلاث مراحل متميزة تسم مفاوضات السلام الإسرائيلية - الفلسطينية في الفترة 2000 - 2001: قمة كامب ديفيد في تموز/ يوليو 2000: الأطر التي اقترحتها الرئيس كلينتون في كانون الأول/ ديسمبر 2000: مفاوضات طابا في كانون الثاني/يناير 2001. وتشمل رواية روس المرحلتين الأوليين، ولا تكاد تذكر طابا إلاً لمأماً. ولسهولة التناول، تشير عبارة كامب ديفيد إلى القمة ومقترحات كلينتون. لكن عبارة قمة كامب ديفيد تشير إلى المرحلة الأولى وأطر كلينتون إلى الثانية، إذ يجب التمييز بينهما.
- (4) وفقاً لروس، فإن القرار 242 "لا يعني بالضرورة الانسحاب من كل الأراضي التي احتلت في سنة 1967" (ص 815). ولدعم هذا الادعاء، يستشهد بمرجعية السفير في الأمم المتحدة آرثر غولديبرغ، وبالبحث الصادر عن معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى: UN Security Council Resolution 242: The Building Block of Peacemaking (Washington, D.C.: WINEP, 1993). والحقيقة أن مجلس الأمن (والجمعية العامة) أجمع على أن القرار 242 يدعو إسرائيل إلى الانسحاب التام من الأراضي التي احتلتها في حزيران/يونيو 1967، مع إجراء تعديلات طفيفة ومتبادلة على الحدود. وتشير السجلات إلى أن غولديبرغ نفسه وافق على هذا التفسير في أثناء المفاوضات مع الدول العربية المجاورة. وهو على أي حال نقطة غير محسومة لأن محكمة العدل الدولية قضت، بحكم مبرم، في سنة 2004 بأن على



إسرائيل الانسحاب من كل الأراضي التي احتلتها في حزيران/يونيو 1967، بما في ذلك القدس الشرقية، انسجاماً مع مبدأ ميثاق الأمم المتحدة الذي حظر حيازة الأرض بالقوة (لمزيد من التفصيلات، أنظر: Norman G. Finkelstein, *Beyond Chutzpah: On the Misuse of Anti-Semitism and the Abuse of History* (Berkeley: University of California Press, 2005), pp. 287-301. أما بالنسبة إلى الدراسة التي اعتمد عليها روس كدليل، فيمكن معرفة نوعيتها من عبارات مثل: "غالباً ما يدعى السكان العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة خطأ بـ "الفلسطينيين"، أو أن القرار 242 "لا يطلب من الإسرائيليين تسليم كل الأراضي المحتلة إلى العرب أو معظمها أو أيّاً منها" (pp. 6, 18-19).

Eyal Benvenisti, *The International Law of Occupation* (Princeton: Princeton University Press, 1993), pp. 145-146 (5)

.Ibid., pp. 215-216; cf. p. 187 (6)

Norman G. Finkelstein, *The Rise and Fall of Palestine: A Personal Account of the Intifada Years* (Minneapolis: University of Minnesota Press, MI., 1996), pp. 53-56 (7)

Yoram Dinstein, *War, Aggression and Self-Defense*, 4th ed. (Cambridge: Cambridge University Press, 2005), p. 302; David Cortright and George A. Lopez, *The Sanctions Decade: Assessing UN Strategies in the 1990s* (Boulder, CO.: Lynne Rienner, 2000); Marc Weller and Barbara Metzger, "Double Standards" (Negotiations Affairs Department, Palestine Liberation Organization: 24 September 2002). (8)

Swisher, op. cit., pp. 184, 186 (9) ("لا يطيقونه" نقلاً عن زميل لروس في وزارة الخارجية)، pp. 226-227, 228؛ Ron Pundak, "From Oslo to Taba: أنظر أيضاً: Enderlin, op. cit., pp. 58, 232 ("متحالف" نقلاً عن عرفات). أنظر أيضاً: "What Went Wrong," *Survival* 43, no. 3 (Autumn 2001), pp. 40-41

إذ يرد أن "الحكومة الأميركية بدت أحياناً أنها تعمل لمصلحة رئيس الحكومة الإسرائيلية، فقد حاولت إقناع الجانب الفلسطيني (والضغط عليه) بقبول العروض الإسرائيلية" (التشديد في الأصل):  
Lessons of Arab-Israel Negotiating: Four Negotiators Look Back and Ahead" (National Press " Club, 25 April 2005). حيث يلاحظ أرون ميلر "أننا عملنا في هذه العملية في الغالب كمحام، لعدم وجود كلمة أفضل، عن إسرائيل." بونداك هو الأمين العام لمركز بيرس للسلام في تل أبيب، وقد شارك في المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية في أثناء فترة مفاوضات أوسلو، في حين كان ميلر عضواً في الوفد الأميركي في كامب ديفيد.

Swisher, op. cit., p. 275؛ Enderlin, op. cit., p. 202 (نقلاً عن إندرلين). (10)

Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory, Advisory Opinion (International Court of Justice, 9 July 2004), 43 IL M 1009 (2004), para. 78 (11)

.Ibid., pp. 119-120; cf. para. 99 (12)

وللاطلاع على رأي محكمة العدل الدولية، أنظر:  
Norman G. Finkelstein, "Reconciling Irreconcilables" (forthcoming).

Amnesty International, "The Right to Return: The Case of the Palestinians, Policy Statement" (30 March 2001). (13)

وقد أصدرت منظمة Human Rights Watch بيانات مماثلة تقريباً. أنظر:  
"Human Rights Watch Urges Attention to Future of Palestinian Refugees" (22 December 2000); Israel, "Palestinian Leaders Should Guarantee Right of Return as Part of Comprehensive Refugee Solution" (22 December 2002).

(14) يوحي روس بين الحين والآخر بأن المفاوضات الفلسطينية، لا عرفات نفسه، هم الذين عرضوا هذه التسويات. على سبيل المثال: "كنا نتحرك باستمرار نحو [عرفات]؛ وقد تحرك مفاوضوه لكنه لم يتحرك قط" (ص 708). غير أن روس لا يورد أي دليل لتأييد هذا الادعاء، وليس من المعقول أن تكون المواقف التي قدمها مفاوضو عرفات متباينة عن مواقفه. كما أن روس يبدو غير مدرك أنه لو كان مصيباً، فكتابه لن يكون ذا قيمة. إذ ما جدوى إيراد تقرير مفصل جداً عن مواقف المفاوضات الفلسطينية إذا كانوا لا يمثلون سوى أنفسهم؟

(15) كتب روس مردداً صدى المفاوضات الإسرائيلي أن "الفلسطينيين جاؤوا ليناوروا وكأنهم في سوق أكثر مما جاؤوا للتفاوض بشأن اتفاق" (ص 675). ويمكن أن نلاحظ هنا أن الاستعارة صحيحة، لكن المفاوضات الإسرائيلية أخطأوا في مضمونها. فوفقاً لبوندك، لم يكن الفلسطينيون هم الذين "جرجروا أقدامهم وتعاملوا مع المفاوضات كبازار فارسي"، وإنما براك. "فقد كرر أبو مازن - المهندس الفلسطيني لاتفاق أوسلو - التوصية بتحديد المبادئ العامة الموجهة فيما يتعلق باتفاق الوضع الدائم منذ البداية... لكن براك رفض هذا الاقتراح خوفاً من (انكشاف) موقفه باكراً في اللعبة" أنظر: Pundat, op. cit., p. 39.

(16) نقلاً عن: Ron Pundak, "Camp David II: Israel's Misconceived Approach," p. 7, www.peres-center.org/media/upload/229.pdf

(17) قارن بين هذين المقطعين من روس:  
في الاجتماع الأول بشأن الأرض والحدود، جرب أبو علاء تغيير مواقفه. ففي حين كان في السابق يرفض البحث في الأمن إلى أن يقبل الإسرائيليون مفهوم الفلسطينيين لحدودهم الشرقية، فإنه أضاف الآن شرطاً أنه لن يبحث في التعديلات الممكنة لتلبية الحاجات الإسرائيلية على الحدود الغربية ما لم يعرف أن المساحة الإجمالية للأرض الفلسطينية لن تتغير. وعبر عن ذلك بالقول إنه إذا كانت الدولة الفلسطينية ستضم مساحة 6500 كم<sup>2</sup> التي تشكل حالياً الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية، فسيكون في وسعه النظر في التعديلات لتلبية الحاجات الإسرائيلية؛ أما إذا لم يعرف فإنه لا يستطيع. كانت تلك طريقة أبو علاء في محاولة حمل الإسرائيليين على الموافقة على الحد الشرقي والمبادلات المتساوية للأراضي كشرطين للنظر في الحاجات الإسرائيلية. وتلك طبعاً وصفة لعدم التقدم إلى أي مكان (ص 663 - 664).  
رأى شلومو... بشكل مقنع أنه حان الوقت كي يتخلى الطرفان عن خرافاتهما: إسرائيل كانت بدأت تتخلى عن خرافاتها بالبقاء في وادي الأردن إلى الأبد وعدم تقسيم القدس. وقد كانت هاتان الخرافتان مركزيتين في نظام المعتقدات الإسرائيلي، مثل حق العودة بالنسبة إلى الفلسطينيين. وحان الوقت بالنسبة إلى الجانبين لقبول الواقع والتخلي عن خرافاتهما (ص 721: قارن ب ص 4).  
في الحالة الأولى يعتبر روس أن تغير الموقف الفلسطيني لا يشكل بداية لأنه يطالب إسرائيل بـ "تنازلات" مستحيلة، مثل الاعتراف بالحدود الفلسطينية المشروعة وتعويز الفلسطينيين عن الأرض الفلسطينية التي ترغب إسرائيل فيها، في حين أنه في الحالة الثانية يضع في المستوى نفسه من الوهم مطالبة إسرائيل بوادي الأردن وكل القدس وحق عودة الفلسطينيين، مع أن المطلب الأول يفتقر إلى الأساس القانوني، بينما المطلب الأخير لديه هذا الأساس (متغاضياً عن أن الفلسطينيين تخلوا عنه فعلاً).

(18) أنظر: Norman G. Finkelstein, Image and Reality of the Israel-Palestine Conflict (New York w.w. Norton, 2nd ed., 2003), pp. 157-171

(19) كما أن أحكام روس من الناحية الإدارية لا تدعو إلى الإعجاب. فهو يورد، مثلاً، أن زميلته توني فيرستانديغ "كان لديها حدس سليم فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية" (ص 106). وقد برز هذا الحدس بوضوح شديد في قمة كامب ديفيد. فقد قالت فيرستانديغ عندما أقحمت نفسها في أثناء المداولات الحادة بين المفاوضات الإسرائيلية والفلسطينيين بشأن المياه:

"لن أسمح بأن تقف القضايا التافهة حجر عثرة أمام اتفاق سلام! وعندئذ، كما يذكر الشهود، تناولت محاة ومسحت كل الصيغ، ورسمت بقطعة طبشور علامة دولار مستطيلة. وبعد أن رمت الطبشورة على

الأرض والتفتت إلى المجموعة، قالت: "قولوا لي كم تريدون!" فتركت كلماتها المجموعة عاجزة عن الكلام (Swisher, op. cit., pp. 296-297).

(20) أنظر مثلاً: "من المفيد أن تعرف موقف محاورك قبل أن تكشف عن موقفك" (ص 54): "عندما يكون لديك الزخم لا تتوقف؛ اعتمد عليه واعمل على مدار الساعة" (ص 277)، "عندما يكون في إمكانك إغلاق قضية، أغلقها" (ص 403)، "المفاجأة تطيل دائماً الوقت اللازم للتغلب على المشكلات" (ص 437).

(21) لا يوجد لوادي الأردن في الواقع أي قيمة عسكرية لإسرائيل. وقد أشار بن عامي إلى أنه "ميزة استراتيجية خرافية" (Shlomo Ben-Ami, Scars of War, Wounds of Peace: The Israeli-Arab Tragedy/New York: Oxford University Press, 2006, p. 270)، في حين أفاد روس بأن "الجيش الإسرائيلي نفسه يقر بأن الحد الشرقي في وادي الأردن وعلى طول النهر أقل أهمية مما كان يعتقد تاريخياً، وأن من "خرافات إسرائيل أنها لا تستطيع التخلي عن وادي الأردن وإلا تخلت عن حدها الأمني الضروري" (ص 636؛ لكن قارن ص 616).

(22) يعيش نحو 1.4 مليون من سكان غزة على أرض مساحتها 365 كم<sup>2</sup>، أو 4000 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد، مقارنة بكثافة السكان الإسرائيليين التي تبلغ 300 في الكيلومتر المربع. ولم يكن روس يدرك هذه الحقائق الكئيبة عندما قرر أن في وسع الفلسطينيين أن يتدبروا أمرهم بأرض أقل، إذ إنه ينقل عن الفلسطينيين هذه النقطة:

"تحدث صائب [عريقات] عن ضرورة زيادة مساحة [قطعة الأرض المعطاة للفلسطينيين] في جوار غزة بموجب مقايضة [تبادل الأراضي] للتخفيف من الكثافة السكانية الفظيعة هناك. كان [محمد] دحلان حاداً بصورة خاصة في هذا الموضوع، ملاحظاً أننا نطالب بضم 8% من الضفة الغربية لاستيعاب 80% من المستوطنين البالغ عددهم 200.000 نسمة. وأشار إلى أنهم إنما يطلبون منا زيادة مساحة قطعة الأرض لتخفيف الضغط عن 2.1 مليون فلسطيني يعيشون في غزة - وهي مساحة مساوية تقريباً للمساحة التي نقول الآن إن الإسرائيليين بحاجة إلى ضمها لـ (إراحة) مستوطنهم في الضفة الغربية" (ص 724).

(23) في الخاتمة يبدو أن روس يؤيد ضم إسرائيل نسبة مئوية أكبر من الضفة الغربية إذا جرى انسحاب إسرائيلي من جانب واحد. وإذا وضعنا جانباً صحة عروض النسب المئوية المتعددة التي يذكرها، فإن أساس حسابه المنقح مدهش. فقد كتب ذاكراً أن إسرائيل ستحتاج إلى ضم 15% - 20% من الضفة الغربية لاستيعاب 75% من المستوطنين: "في كامب ديفيد، وكذلك بالنسبة إلى أفكار كلينتون، تحدثنا عن ثلاث كتل استيطانية يمكن أن تستوعب 80% من المستوطنين. لكننا كنا مهتمين بالتوصل إلى اتفاق يضم هذه المناطق إلى إسرائيل ويقدم في مقابلها بعض التعويض عن الأراضي للفلسطينيين" (ص 798). لقد دعت الأطر التي حددها كلينتون إلى أن تضم إسرائيل نحو 5% من الضفة الغربية. فإذا كانت إسرائيل تستطيع استيعاب 80% من المستوطنين على أساس ضم 5%، فلم تحتاج إلى ضم 15% - 20% من الضفة الغربية لاستيعاب 75% من المستوطنين؟

(24) يبدو أن براك كان يشاطر روس مفهومه عن حاجات الفلسطينيين. على سبيل المثال: قبيل قمة كامب ديفيد قدر أن إسرائيل في حال التوصل إلى تسوية سلمية "ستحتاج إلى 23 مليار دولار لتلبية حاجات الأمن وإعادة الاستيطان" بالإضافة إلى "10 مليارات دولار كضمانات للقروض"، في حين "أنه رأى أن الفلسطينيين يحتاجون إلى 5 مليارات دولار" (ص 500). غير أن نصيب الفرد من الدخل القومي في إسرائيل يبلغ نحو 17.000 دولار، في حين يبلغ نحو 1000 دولار في فلسطين.

(25) إن احتقار روس للفلسطينيين مماثل لتعامله مع عرفات. فقد حذر عرفات أن "من الأفضل ألا تحدث مفاجآت في الغد، وألا تحدث عراقيل، أو أن تطرح أسئلة أو تتردد في التوقيع. إذا حدث أي أمر من ذلك تخسر كلينتون.

مفهوم"؟ (ص 207). وأفهم عرفات أن "من المدهش أن الرئيس استقطع من وقت الحملة الانتخابية ليدعوك" (ص 286)، وحاول إرهابه كي "لا يخذل الرئيس" (ص 301، 416). وقبل لقاء نتنياهو، هدده قائلاً: "لا تحضر إلى الاجتماع فحسب. إحرص على أن تعطيني هدية في ذلك الاجتماع بحيث يمكنني حملها إلى الرئيس" (ص 302). ولاحقاً حاول إغراء عرفات بقوله إن "الرئيس مستعد لتحمل (خطر ومسؤولية) إطلاق مبادرة أميركية لإنقاذ عملية السلام. وهذه الكلمات، كما قلت، يجب أن تعنيك كثيراً" (ص 341)، وأنبه لأنه "خيّب ظن الرئيس كلينتون... وثمة تكاليف يتحملها في تخييب ظن كلينتون" (ص 372). ويبدو من المنصف الاستنتاج أن روس لم يتحدث بهذه اللهجة مع الأسد، وليس من الصعب معرفة السبب. يقول روس: "كان براك أيضاً أكثر انجذاباً بكثير إلى التعامل مع حافظ الأسد من التعامل مع ياسر عرفات. فالأسد كان في نظره يتحلى بكل ما يفتقر عرفات إليه. فهو يرئس دولة حقيقية، ذات جيش حقيقي، وآلاف الدبابات ومئات الصواريخ" (ص 509؛ قارن ص 90). ومثل براك، من الواضح أن روس كان يحترم الأسد. أمّا عرفات، فكان [في نظره]، خلافاً لرجل سورية القوي، مجرد إرهابي تافه.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)